

أخبار

النيابة العامة المالية تتسلم

نتائج التحقيقات في ملف «سوكلين»

تسلم النائب العام المالي القاضي علي ابراهيم (الصورة)، أمس، تقرير اللجنة الفنية المكلفة بإجراء التحقيقات في ملف شركة «سوكلين». من المتوقع أن يُصدر القاضي ابراهيم قراره يوم الاثنين المقبل وفق ما قال في اتصال مع «الأخبار».

وكان القاضي ابراهيم قد أصدر في 28 تموز الماضي، قراراً يقضي بتعيين لجنة فنية من خبراء للتدقيق في حسابات شركة «سوكلين» ولـ «التحقيق في ما إذا كان هناك هدر للمال العام أو لا، أو إذا كان هناك تهرب ضريبي وغيرها من الأمور...»

وفق ما صرّح حينها، لـ «الأخبار». قرار التعيين أتى استكمالاً لمسار التحقيقات الأولية الذي بدأ في عام 2014، حين وضعت النيابة العامة يدها على ملف شركات جمع النفايات. هذه التحقيقات «نامت» في أدراج النيابة العامة «بسبب بعض العوائق التي عرقلت مسار التحقيقات»، على حد تعبير القاضي ابراهيم (http://www.238769/al-akhbar.com/node أن «أيقظت» عبر قرار تعيين اللجنة، فهل تصل نتائج تحقيقات الأخيرة إلى خواتيمها يوم الاثنين؟



أهالي جل الديب يحذرون من عدم

المباشرة بمشروع الجسر

في 2014/5/9، أصدر مجلس الوزراء قراراً (رقم 63) يقضي بالموافقة على اقتراح اللجنة الوزارية المكلفة بإعداد الاقتراحات اللازمة لتحسين شبكة الطرق وتطويرها في منطقة جل الديب ومحيطها. يقضي الاقتراح بإقامة ممرين علويين عند تقاطع جل الديب على شكل 2U منفصلين «على أن يؤمن هذا المشروع مداخل المنطقة ومخارجها مع تأهيل الطرقات الداخلية لمنطقتي جل الديب وأطلياس».

يأتي هذا القرار بديلاً من الجسر الحديدي الذي كان يربط المنطقة الساحلية الممتدة من الضبية إلى الجديدة، وكان يشكل مدخلاً لجل الديب والمتن الأوسط.

أزيل الجسر الحديدي عام 2012، ومنذ ذلك الوقت لا يزال الأهالي ينتظرون «البديل». هؤلاء، أبدوا استياءهم وامتعضهم الشديدين، أمس، من عدم المباشرة بالمشروع «الموعود»، مُعلنين عبر بيان أصدره باسم أهالي جل الديب، «رفضهم القاطع لحرمانهم بناء جسر مدخل المتن من جل الديب ناحية الزلقا، لأنه ضرورة ماسة لا غنى عنها»، ومشيرين إلى أنهم «ناقوا الأمرين من التأجيل والتسويف (...) فما لم يُباشر فوراً بإشادة الجسر قد يوصل الغضب بالإهالي والسكان إلى ما لا تحمد عقباه».

وتساءل الأهالي: «لماذا لم يُباشر مجلس الإنماء والإعمار بأعمال تنفيذ المشروع»، مُبدئين تخوّفهم من محاولات إلغاء مدخل المتن من جل الديب، «ولافتين إلى أن «مدخل بيروت الشمالي مهمل بالرغم من أنه يخدم بلدات من حدود عكار وطرابلس والبترون وجبيل وجونيه وصولاً إلى المتن».

تقييم المتعاقدين
في التعليم الرسمي!

تعليم

تجري وزارة التربية تقييماً للمتعاقدين بعدما دخلوا إلى الصفوف هذا العام، وتستغني عن خدمات بعضهم في ضوء هذا التقييم. التجربة بدأت من المنطقة التربوية في النبطية وعممت على باقي المناطق. المعلمون المصروفون يعترضون، فيما السوّك المطروح: هل يؤدي ذلك إلى تثبيت آلية للتعاقد الوظيفي؟

فاتن الحاج

بعد شهرين على بدء العام الدراسي، بلغت المنطقة التربوية في النبطية متعاقدين دخلوا الصفوف هذا العام بالاستغناء عن خدماتهم. أتى ذلك في أعقاب مقابلات شفوية تقييمية قررت المنطقة إجراءها للمرة الأولى، فيما كان الاختيار في السابق يتم عبر المنطقة التربوية أو المديرين، لكن من دون أن يمر بلجنة تضم رئيس المنطقة وعضوية أساتذة في الإرشاد والتوجيه.

في الواقع، ما قاله مصروفون عن استنبد الهم بمعلمين من خارج قريتهم ليس هو المشكلة الأساسية، بل إن التربويين طرحوا أسئلة في مكان آخر: هل يجري تثبيت آلية لتنظيم التعاقد الوظيفي بعدما أبحاثه المادة 87 من نظام الموظفين

عدل

(المعدلة وفقاً للقرار 23 بتاريخ 2008/9/5) والتي تنص على: «يتعاقد الوزير مع لبنانيين لمدة محددة وللقيام بعمل معين يتطلب معارف أو مؤهلات خاصة، ضمن حدود الاعتمادات المخصصة لهذه الغاية، وفي نطاق العدد المحدد فيها، وبموجب مباراة يجريها مجلس الخدمة المدنية وفقاً للأصول» هل هذا هو المشروع البديل لوقف الإعداد في كلية التربية ودور المعلمين؟ ما هي المعايير المعتمدة لتأليف اللجان والشروط الأكاديمية لاختيار أعضائها؟ هل يعطي القرار سلطة لجهاز الإرشاد والتوجيه مع أنه غير مقوّن؟ لماذا صدر القرار الآن، لا في نهاية العام الدراسي الماضي، وخصوصاً أن هؤلاء المتعاقدين بدأوا التعليم فعلاً؟

كان وزير التربية الياس بوصعب قد اتخذ، في 18 تشرين الثاني الماضي، قراراً بتعميم المقابلات على كل المناطق التربوية. ستؤلف لجنة في كل منطقة لناحية التعليم الأساسي برئاسة رئيسها، وفي مديرية التعليم الثانوي لناحية التعليم الثانوي برئاسة مديرها وعضوية أساتذة في الإرشاد والتوجيه وبمواكبة أصحاب خبرة يكلفهم الوزير لدراسة ملفات الراغبين في التعاقد. وفي انتظار إنجاز المقابلات، وافق الوزير على الاستعانة بمن سمامهم «السادة

آلاف متعاقد جديد». يبدو بوصعب مقتنعاً بأن قراره تربوي وقانوني لكون اختيار المتعاقدين من صلاحيات الوزير المنصوص عليها في الدستور اللبناني، كما أنه أفضل الممكن وسط إقبال باب التوظيف عبر مجلس الخدمة.

وكانت المفتشية العامة التربوية قد وجهت في 4 تشرين الثاني كتاباً طلبت فيه من المدير العام للتربية إيقاف عمل اللجنة وعدم ترتيب أي أثر قانوني عن المقابلات قبل إفادة المفتش بأسباب عدم اعتماد آلية موحدة في كل المناطق التربوية لقبول متعاقدين جدد، والأسس القانونية التي اعتمدها المنطقة التربوية في النبطية لإجراء المقابلات وتشكيل اللجان التي تجربها وأسباب عدم إعلام المفتشة بهذه الإجراءات. الأخيرة طلبت أن تحصل على الجواب في غضون أسبوعين على الأكثر، إلا أنه لم يصلها حتى الآن.

بوصعب: لن أوقع أي طلب تعاقد ما لم توقعه لجنة التقييم

بوصعب: لن أوقع

أي طلب تعاقد ما لم

توقعه لجنة التقييم

قزّي يستغل جريمة عين نجم: لا حقوق للعاملات

أيضا الشوقي

قزّي هذه الجريمة ليعبّر عن مثل هذا الموقف، فهو انتفض في السابق ضد منح عاملات المنازل ترخيصاً لإنشاء نقابتهن. لم يحتف قزّي بما قاله، بل نفى تعرض العاملات في الخدمة المنزلية لأي تعسف، فقال: «لو صحّ الأمر (أي سوء المعاملة الذي يتعرضن له) لما أتت العاملات طالبات فرص عمل بشكل ضخم حتى عندما تمنعهن دولهنّ من ذلك، علماً بأنّ الإساءات تحصل ولكنها استثناءات وليست قاعدة». «استثناءات» قزّي كثيرة، بحيث يصعب إحصاؤها بدقة، لكن يمكن القول إن قزّي لم ينتفض طوال هذه السنة لأيّ من العاملات اللواتي «انتحرن» أو اغتصبن في مكاتب الاستقدام أو استُبعدن في منازل كفلأتهنّ. 9 عاملات، بالحد الأدنى، قضين هذا العام وفق إحصاءات منظمة «كفي». في شهر نيسان وحده «انتحرت» ثلاث عاملات في نهر الموت، طرابلس والأوزاعي. في آذار الماضي اغتصبت عاملة إثيوبية في مكتب لاستقدام العاملات في بلدة كوسبا بداعي «تأديبها». في نيسان أيضاً اكتشفنا أنّ هناك طفلة بنغلاديشية

تبلغ من العمر 17 عاماً تعمل لدى كفيها منذ كان عمرها 12 عاماً من دون أجر. لكن لوزير العمل تبرير لهذه «الاستثناءات»، فهي ناجمة عن «حالات كآبة»، تماماً مثلما يحصل في السويد». قال قزّي أمس: «صحيح أننا نسمع أحياناً أخبار انتحار عاملات، ولكن حسب التحقيق يتبيّن أنّ الانتحار بنجم أحياناً عن كآبة قد تصيب أي شخص في العالم، والدليل أنّ السويد التي تعتبر من أرقى الدول ترتفع فيها نسبة الانتحار. وفي حالات أخرى يتبيّن أنّ السبب هو مشكلات عائلية في بلادهنّ، أما السبب الأخير فيكون أحياناً سوء المعاملة، لكنه يشكل أقل نسبة». إحصاءات المنظمات المعنية بالملف تتحدث عن موت 10 إلى 12 عاملة سنوياً في لبنان، ما يعني جريمة كل شهر.

جريمة عين نجم هي جريمة، والقضاء مسؤول عن تحقيق العدالة والاقتصاص من المجرمة، إلا أن ما أدلى به قزّي تعليقاً على هذه الجريمة غير مقبول ولا يتسم بالمسؤولية، بل يمكن أن يُدرج في إطار التحريض ضد العاملات الأجنبية في الخدمة المنزلية.



الاستفادة من إيران على المستوى الرسمي، ستكون مرهونة بالرغبة الرسمية اللبنانية للاستفادة من الخبرات الإيرانية في مجال الطاقة والزراعة واستخدام التكنولوجيا. على أي حال، يقول زمحل إن الجانب الرسمي الإيراني أظهر اهتماماً بلعب دور منصة اقتصادية إقليمية كبيرة. أما الاجتماعات مع ممثلي القطاع الخاص الإيراني فأظهرت أيضاً رغبة في تطوير مشاريع مشتركة على أساس الحاجة المتبادلة والريح للطرفين، (لكن كان واضحاً أن التطبيق غير ممكن قبل رفع العقوبات نهائياً... وإلا فستذهب كل توقعاتنا سدى ولن تتمكن من تحقيقها. نأمل أن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ في عام 2016، وأن يتوصل المعنويون إلى تسوية مشاكلهم السياسية والدبلوماسية، ما يفسح المجال لاستكشاف هذه السوق الجديدة».

أن ملفه مغلق الى يوم القيامة». العتب لم يكن على المفوضية فحسب، بل على الإعلام «الذي يعدنا بتسليط الضوء على مطالبنا ويخلف بوعده». في معرض اللقاء، رسالة هؤلاء الأساسية كانت موجهة الى الإعلام «للضغط على المعنويين لمساعدتهم ولإنقاذهم من الاستغلال الذي يتعرضون له، «نتعرض للابتزاز في عملنا وفي حياتنا اليومية فقط لأننا لا نملك أوراقاً ثبوتية».

تجدد الإشارة الى أنه سيقام اعتصام أمام مبنى المفوضية في 14 من الشهر المقبل استكمالاً للمطالب.